المصادر الإقليمية والوطنية لحقوق الانسان

م.م حسنين علاء محمد

تعد حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تكريسها وحمايتها وقد تطورت هذه الحقوق ضمن منظومتين رئيسيتين هما المنظومة الدولية والمنظومة الإقليمية إضافة إلى التشريعات الوطنية التي تشكل المصدر الأول والأساسي في تطبيق هذه الحقوق داخل حدود كل دولة ويقوم النظام الإقليمي لحقوق الإنسان على إنشاء آليات قانونية ومؤسسات قضائية ومبادئ مشتركة بين مجموعة من الدول التي ترتبط إما جغرافيا أو ثقافيا أو سياسيا في حين يقوم النظام الوطني على الدساتير والقوانين والتشريعات التي تسنها الدول لحماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل إقليمها

وتكمن أهمية المصادر الإقليمية لحقوق الإنسان في أنها تُجسد الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المنضوية تحت إطارها حيث تسعى هذه الأنظمة إلى مواءمة المعايير العالمية لحقوق الإنسان مع الواقع المحلي بما يعزز فعاليتها ويزيد من فرص احترامها وتطبيقها ومن أبرز الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان النظام الأوروبي والنظام الأمريكي والنظام الإفريقي والنظام العربي ولكل منها وثائق قانونية وأجهزة رقابية وآليات قضائية مختلفة

ويُعد النظام الأوروبي لحقوق الإنسان من أقدم وأقوى الأنظمة الإقليمية وقد تأسس بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الموقعة عام 1950 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1953 وتنص هذه الاتفاقية على حماية عدد كبير من الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة وحرية التعبير وحظر التعذيب والتمييز وغير ذلك وتقوم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1959 في ستراسبورغ بدور أساسي في مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية حيث يحق لأي فرد داخل الدول الأعضاء أن يقدم شكاوى ضد دولته مباشرة إلى المحكمة بعد استنفاد سبل الانتصاف الداخلية

أما النظام الأمريكي فقد نشأ في إطار منظمة الدول الأمريكية وتم تبني الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 1969 ودخلت حيز التنفيذ عام 1978 وتعرف أيضا باسم ميثاق سان خوسيه وتؤكد على حماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وقد أنشأت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان وتختص اللجنة بتلقي الشكاوى والتحقيق فيها بينما تفصل المحكمة في القضايا التي تحال إليها من الدول أو اللجنة نفسها وتعتبر هذه الآليات أدوات فعالة في مراقبة التزام الدول الأمريكية بحقوق الإنسان رغم تفاوت التزام الدول بتنفيذ قرارات المحكمة

وفي إفريقيا تم تبني الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981 ودخل حيز التنفيذ عام 1986 ويتميز هذا الميثاق بتأكيده على الحقوق الفردية والجماعية في آن واحد ويعترف بالحق في التنمية والبيئة والكرامة الثقافية وواجبات الأفراد تجاه مجتمعاتهم وقد أُنشأت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لمراقبة تنفيذ الميثاق ثم تأسست المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2004 لتعزيز العدالة الإقليمية وقد واجه هذا النظام عدة تحديات تتعلق بنقص التمويل وضعف تنفيذ قراراته في بعض الدول

أما النظام العربي فقد شهد تطورات متأخرة نسبيا مقارنة بالأنظمة الأخرى إذ تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان بنسخته الأولى عام 1994 دون أن يدخل حيز التنفيذ ثم تم اعتماد نسخة معدلة في عام 2004 دخلت حيز التنفيذ عام 2008 ويؤكد الميثاق على احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُنشئ لجنة عربية لحقوق الإنسان لتلقي التقارير ومتابعة تنفيذ الالتزامات إلا أن آليات هذا النظام لا تزال محدودة من حيث القوة الإلزامية وغياب محكمة إقليمية تتيح للأفراد تقديم شكاوى مباشرة

أما على المستوى الوطني فإن دساتير الدول تمثل المصدر الأول لحقوق الإنسان فهي التي تحدد المبادئ العامة لنظام الحكم وتضمن الحقوق الأساسية للمواطنين مثل الحق في الحياة والحرية وحرية الرأي والتعليم والمساواة أمام القانون وعدم التمييز وتلزم السلطات العامة باحترام هذه الحقوق وتكفل سبل حمايتها وقد نصت معظم دساتير العالم المعاصر على التزام الدول باحترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفا فيها مما يضفي بعدا دوليا على الحماية الوطنية

وتُكمل القوانين العادية والتشريعات الوطنية منظومة حماية حقوق الإنسان حيث تصدر الدول قوانين خاصة تنظم ممارسة الحقوق وتحدد نطاقها مثل قوانين الصحافة والتجمع والعمل والانتخابات ومكافحة التمييز والعنف الأسري وحماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها وتُعتبر هذه القوانين ضرورية لتحويل المبادئ الدستورية إلى واقع ملموس

كما تلعب السلطة القضائية دورا محوريا في حماية حقوق الإنسان وطنيا إذ تتولى المحاكم تطبيق الدستور والقوانين وتفسيرها بما يتماشى مع المعايير الدولية وتسهر على تحقيق العدالة ورد الحقوق إلى أصحابها وتُعد المحاكم الدستورية أو العليا من أهم الآليات التي تراقب احترام النصوص القانونية للحقوق الأساسية وتلغي أي قانون يخالف الدستور

وتنشئ بعض الدول مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مثل المفوضيات أو الهيئات الوطنية التي تتمتع بصلاحيات التحقيق والمتابعة والتوعية وتقديم المشورة للسلطات وتُسهم هذه المؤسسات في رصد الانتهاكات ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين كما تعمل بالتعاون مع المجتمع المدني الذي يلعب دورا فاعلا في حماية الحقوق والدفاع عنها وتقديم الدعم للضحايا وممارسة الضغط على السلطات لاحترام التزاماتها

ويُشكل التعليم والتدريب أيضا ركيزة أساسية لتعزيز احترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني حيث تؤدي المناهج التعليمية والإعلام والثقافة العامة دورا كبيرا في تشكيل وعي الأفراد وتعزيز قيم الكرامة والمساواة والحرية والتسامح وبهذا فإن بناء ثقافة وطنية لحقوق الإنسان يعد من أهم ضمانات الحماية المستدامة لهذه الحقوق

ورغم تعدد مصادر حقوق الإنسان وتكاملها إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في التنفيذ الفعلي على أرض الواقع حيث لا تزال كثير من الدول تعاني من فجوة واسعة بين النص القانوني والتطبيق العملي وذلك بسبب عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إضافة إلى ضعف المؤسسات والافتقار إلى الإرادة السياسية

وفي الختام يمكن القول إن المصادر الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان تشكل مع بعضها منظومة شاملة ومتكاملة تهدف إلى صون كرامة الإنسان وتعزيز العدالة والمساواة ويجب أن تُفعل هذه المنظومة عبر التوعية والتمكين والتشريع وتطوير الآليات الرقابية بما يضمن إعمال الحقوق واحترامها على جميع المستويات ويُعد التنسيق بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية أساسا لتحقيق حماية فعالة وشاملة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم